الأدبية فى القطرى المصرى والسورى، وحيث أنى من اللواتى يودن لنساء الشرق كل خير ونجاح وخصوصًا بعد زيارتى سوريا ومصر فى سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٧ ومعرفتى ببعض سيدات أدبيات فاضلات أتقدم الآن بتهنيتك فى مجلتك الأدبية النسائية، وقد كفاك بها فخرًا أنها أول جريدة شرقية للجنس النسائى، فأثبت بموقفك العظيم الذى تفتخر به عظيمات الغرب وحبًا فى الجنس والشرف العظيم أعدك بمواصلة فتاتك بما استطعت إليه سبيلاً، فأقبلى عظيم شكرى وفايق احترامى لشخصك الكريم.

«روزا إيلتون»

«الفتاة» مع الشكر والامتنان لحضرة هذه الفاضلة الأديبة نثبت رسالتها المعربة بقلم حضرة الفاضل الأديب خليل أفندى مطران وهى بحرفها الواحد:

(مكان النساء الاجتماعى والسياسى من القانون الحديث)

إن الموضوع الذى تكلفت على ضيق ذرعى أن أخاطبكِ به يتسع للقانون العمومى والقانون الخصوصى بحيث يتناول حقوق العامة وكل من الأفراد.

فما هو مركز المرأة من القانون الحديث اجتماعيًا وسياسيًا أى فى هيئاتها الاجتماعية والمدنية.

وهذا السؤال يؤخذ جوابه من ثلاث مصادر وهم الأسرة (الهيئة العائلية) والمجتمع المدنى والمجتمع السياسى.

فالنساء قد سألن فى الأسرة إطلاقًا أوفى للمتزوجة منهن أى أكثر استقلالاً، وفى المجتمع المدنى دخولاً فى كثير من الصنايع والمهن التى كانت من قبل مخصوصة بالرجال. وفى المجتمع السياسى نصيبًا من الحقوق العامة وخصوصًا من حق

الانتخاب.

وربُّ قائلة منكن أيتها القارئات الكريمات، إن مطالب النساء وبالأخص حقوقهن السياسية ولا سيما فى فرنسا لا تزال تحت سلطة التخيل، وإنها لم تخرج حتى الآن إلى عالم الوجود إتماماً لأمانيهن.

فأنا أجيب تلك القائلة بمباحثتها فى هذا المعنى على صفحات هذه المجلة الجديدة التى هى باكورة الجرائد النسائية فى بلادكن الشرقية الجميلة، والتى أرجو لها كل إقبال ونجاح رجاء عارفة أن هذه المنية لا تكفل إلاَّ بمساعدتكن لها بحيث يمكنكن معاضتها وإسنادها فى خطتها الحميدة التى تعود على بناتكن فوائدها.

وحيث أرى بأننى قد قضيت واجبًا فيما ذكرت عن هذه المجلة فأعود إلى موضوعى الذى لا بدع أن يكون المتداول بينكن فى هذه الأيام.

فلا خفا إن أول فتاة قبلت فى فرنسا دكتورة المحاماة هى كريمة آل شوفين، وقد كانت منذ أشهر تبحث أمام أساتذة مدرسة باريس فى موضوع المهن الممكنة للنساء وكانت هذه المدرسة قبل ذلك قد كللت مبحثًا شهيراً للخاتون أوستروغورسكى فى المرأة من حيث القانون العام وعليه تكون هذه المسألة من مسائل التى لا تزال متداولة لهذا العهد، كما تقدم فأعد حضرات القارئات بمقالتى الثانية عن أفكار كريمة شوفين وخاتون أوستروغورسكى على حقوق المرأة.

واكتفى الآن بأن أظهر لهن حالة ما وصلت إليه المرأة، ففى خارج فرنسا لا نسمع إلاَّ دويًا بشأن المرأة وحقوقها، وهو أشد وأقوى منه فى بلادنا الفرنسية وقد اجتمعن فى الشمال بموثر تتناظر معتمداته وخصوصًا فى فيانا على وجوب تربية الإناث وتدربهن إلى الصناعات والحقوق السياسية، وفى الجنوب من وراء البحر الأتلانتيكى قد تألفن فى واشنطن ليرشحن إحداهن لرئاسة الجمهورية فى الولايات

المتحدة الأميركية.

بدعواهن أن الفوضى والذنوب والكحوليات لا تمحى عن وجه الأرض إلاَّ بهمم النساء المنتخبات، وكذلك لا نرى أن مطالب المرأة هى أعظم حزبًا فى البلاد الإنكليزية السكسونية منها عند الشعوب اللاتينية ولعل ذلك من سببٍ ناشئ فى الطباع والأخلاق ولكن معظمه فى الرد الفعلى الناشئ فى هذا الأوان من أمر كانت النساء الإنكليزيات السكسونيات مظلومات به، فلما تحررن منه انتقمت لهن الطبيعة بما دعتهن إليه من الاهتمام فى المطالب السياسية وخصوصًا ما كان من قساوة القوانين القديمة فى السنن الخصوصية القديمة حيث كانت الفتاة منهن إذا تزوجت تجردت منها أكثر حقوقها وصارت حقًا إلى زوجها، ولا تعد قادرة على الحصول عليها ولو أراد زوجها أن يأذن لها بها.

على أن المثريات منهن كن يتذرعن لكل وسيلة يقدرن عليها لتغيير هذا القانون المخل بحقوقهن، حيث كانت البنت به قبل الزفاف تكتسب ما ملكت أيديها باسم رجل أمين تأتمنه على دخلها، فضلاً عن اللواتى كن مصابات حقيقة بسهام الطالبين لأن الرجل كان يتناول ما كسبته زوجته من شغل يدها وينفقه على الخمرة والنساء، ولا يبالى بمعاش زوجته وأولاده ولوازم البيت وإذا شكت المرأة زوجها على سوء تصرفه يعود عليها بالعقاب الشديد، فيزيدها قسوةً وينتقم منها حنقًا بحيث تصبح معه لذة الحياة مرة ولا يسمح لها القانون بالطلاق أو الهجران إلاَّ بدفع مبالغ عظيمة من المال لا تقدر على دفعها من كانت أسيرةً لشهوات زوجها وجنائها منقادًا إلى امره يتصرف به كيفما شاء.

وبالجملة فإن النساء عامة من غنية وفقيرة كن تحت أمر الرجل من الحقوق بل كن بعد موت أزواجهن لا يحق لهن التصرف فى إرث الأولاد، حتى إن الآباء فى وصايتهم يمنعون الصلات بين الأمهات والأولاد ودام ذلك القانون إلى عام ١٨٦٠.

تلك كانت حالة النساء إلى أن قام الفيلسوف الكبير ستيوارت ميل وكتب كتابة فى استعباد النساء.أما اليوم فقد انقلبت الآية وأصبحت المرأة الإنكليزية متصرفة بنفسها حرة فى محاصيل شغلها وفى المبالغ التى تستثمرها وما تملكه يدها من أثاث وعقار، ففاقت بذلك المرأة الفرنساوية ولم يسبقها فى حومة هذا الميدان إلاَّ المرأة الأميريكية التى لا قيد عليها من زوجها كما يتبين من ذلك من القصة الآتية وهى:

إن امرأة أتت قنصلا للولايات المتحدة للتوقيع على وكالة وبرفقها زوجها، وقد استعد للتوقيع الذى يؤذن لامرأته بذلك، فأوقفه القنصل عن التوقيع وقال له من أنت قال أنا زوجها الشرعى، فأجابه بلطف وأدب لا حاجة لك بذلك بل يكفيك أن تكون شاهداً لا عاملاً وتم الأمر على هذه الصورة.

وعليه يكون الانقلاب تامًا فى أمر النساء بهذا اليوم من حيث القانون الخاص الذى كان لتغييره أعظم تأثير على القانون العام اجتماعًا وسياسيةً، إذ أن المرأة الإنكليزية والأمريكانية عندما أصبحت أمينة على مالها وملكها وحقوقها طلبت التعليم ليكون لها به أعظم مساعد على الحرية والإنطلاق، وإذا تعلمت طلبت الحقوق السياسية بحكم الطبع لأنها اعتبرت نفسها أحق بالانتخاب من رجال كثيرين هى اسمى منهم مرتبة فى تثقيف العقل ومعالى الفكر، ولذلك ثارت تلك المعارك من مطالب المرأة فى أميركا وإنكلترا كما نسمعه ونراه فى هذا الوقت.

أما المرأة الفرنساوية فقد كانت منذ القديم غير مستعبدة للرجل لا من حيث القوانين ولا من حيث الزواج ولا من حيث الأسرة، فإن القوانين كانت تصرح لها بالحكم والملك وتقول لها احكمى على نفسك وزوجك فإن شئت تصرف بمالك، وإن لم تشائين فلا حق له أن يتصرف به، وإن سلمتيه أموالك فلك الحق أن تسترجعينه منه بأى وقت ترغبين، وإن شئت مزجت مالك بما له أو كان شغل ودخل كل منكما على حدة فلك ما تستنسبين وإن أذنت له استدان وهو معتمداً على مقتنياتك، وإلاَّ فلا حق له ولا

هو مأذونًا بالتصرف بأقل شى منها.

ثم إن الرجل إذا أهانك أو ظلمك فلك بأن تحاكميه فيعاقب أو إن شئت أن تتخلصى منه بالهجر أو بالطلاق وهو يدفع لك ما تعيشين فيه.

ثم إن لك حقًا بإدارة المنزل والحكم فيه وأولادك لا يتزوجون إلاَّ بمشورتك على الأقل، وإذا فقدت بعلك فأنت الوصية على أولادك شرعًا.

ولما كانت هذه حالة المرأة الفرنسوية كانت أقل اندفاعًا من مطالب سواها لهذا العهد لأن عادة المكتفى أن لا يستدين كمن استحدثت نعمته وزاد فى حاضره ما لم يزد فى ماضيه على أن المرأة الفرنسوية لم تلبث على حالتها المذكورة بل قد سعت لرفع شانها والدخول فى حلقات الأعمال السياسية والحركة الاجتماعية، مما ينبغى لنا أن نبحث فى نتائجه فأقول إن أول ما قبلت النساء فى الصنائع التى كانت مخصوصة بالرجال كان فى خلال عام ١٧٨٩ إلاَّ أن هذا الحق المعطى لهن ظل فى حيز القوة إلى هذه الأيام، فدخل فى طور العمل وأخذت به النساء تبارى الرجال فى ميادين المهن والحرف، وكان ممن أفلحت فيه خصوصًا فن الطب وأول من قبلت من مدارسه فى باريس هى مدام مولين بريس بعد أن اجتمع الوزراء للمشورة فى مسألتها، واضطرتهم الامبراطورة لإجابة طلبها ومع ذلك فإنه حتى الآن لا يجد فى باريس زيادة عن ٢٠طبيبة ولا ذلن حتى يومنا هذا ممنوعات عن مشاركتهن للرجال فى خدمة المستشفيات ولا الممارسة فيها، وقد عينت عام ١٨٨٦ إحدى النساء معاونة الطبيب الأوبرا الوطنى ثم عينت مدام برتيليون حديثًا طبيبة لإحدى مدارس البنات فى باريس بواسطة بعض رجال الحكومة.

وأما فى الولايات المتحدة يجد نحو ٣٠٠٠طبيبة وفى لندن كثيرات منهن حتى صار أسباب المعاش يضيق بهن، فقصدن بعضهن الهند ويوجد منهن فى إنكلترا وفى

أميريكا مديرات للمستشفيات بل ومدرسات فى مدارس الطب وكلياتها حتى أن ١٣ دكتورة منهن فى نفس مدرسة نيويورك التى جملة أساتذتها ٣٠ والرئيسة على الجميع امرأة.

ثم فى كلية بيزا من إيطاليا مدرسة باثولوجيا رئيستها هى مدام كستانى وفى كلية ستوكهلوم مدرسة للرياضة العالية من جملة أساتذتها امرأة.

وقد كان فى بولونيا سنة ١٥٣٧ أكثر من امرأة يدرسن الحقوق من دوتا ابنة أكورش الشهير إلى نوفلا الشهيرة التى كانت بجمالها البارع تتبرقع عند إلقاء الدروس.

على أن القانون الرومانى كان لا يأذن للنساء بتعلم الحقوق ولكن رومة رأت نساء يخطبن ومنهنَّ الشهيرة هورتنسوى.

هذا وأنى لست بباحثة الآن فيما إذا كانت المرأة تصلح للمحاماة الممنوعة عنها فى فرنسا وسائر أوربا إلاَّ فى رومانيا أما فى الولايات المتحدة، فيوجد الآن ١٥٠ محامية لدى المجالس الأمريكية ومنهن أصبحن قاضيات فى المحكمة الأميئة.

وقد كانت فى فرنسا قبل الثورة العظمى نساء قدمن للملك عريضة ملخصها بأنهن يردن أن يتعلمن ليدخلن فى الخدمة لا ليغتصبن سلطة الرجال بل ليزدن مقامًا واحترامًا ويدافعن عن أنفسهن من طوارئ الفاقة وسوء الحال.

وعما قريب سآتيكِ فى رسالة أخرى بشىء من أفكار مداموزل شوفين القائلة فى وجوب صلاحية المرأة للمحاماة وغيرها

«البقية تأتى»